

المشاكل المترتبة على تأخر تنفيذ المخططات العمرانية في ليبيا

د. أشرف عبد السلام مسعود قدقد

جامعة طرابلس - كلية الآداب واللغات - قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية

a.gedged@uot.edu.ly

الملخص

تناول هذا البحث مشكلات تأخر تنفيذ المخططات العمرانية في ليبيا، مع التركيز على مدينة طرابلس. استعرضت الدراسة أجيال التخطيط الثلاثة منذ عام 1968 وحتى 2025، مبيّنة أن عدم تنفيذ مخططات الجيل الثاني وتأخر تصميم الثالثة أدى لأزمات حادة. ومن أبرز هذه المشكلات تزايد العشوائيات على الأراضي الزراعية، والاختناقات المرورية الناتجة عن عدم تناسب شبكة الطرق مع الزيادة السكانية. كما أشار البحث إلى غياب الخدمات الأساسية، وارتفاع أسعار الأراضي، وتفاقم التلوث البصري. خلصت الدراسة إلى ضرورة الإسراع في تنفيذ المخططات، وسن قوانين تمنع التجاوزات العمرانية لضمان استدامة المدن.

الكلمات المفتاحية: المخططات العمرانية / التخطيط الحضري / التنمية الحضرية / العشوائيات / الازدحام المروري

ABSTRACT

This research examines the impacts of delayed urban planning implementation in Libya, specifically in Tripoli. It reviews three planning generations (1968-2025), highlighting that failure to execute the Second Generation and delays in the Third Generation have caused severe urban crises. Key issues include the spread of informal settlements on agricultural lands and chronic traffic congestion due to outdated infrastructure. The study also identifies a lack of basic services, soaring land prices, and increased visual pollution. The findings emphasize the urgent need to implement detailed plans and enact strict legislation to curb construction violations and ensure organized urban growth.

Keywords: Planning implementation, Urban Development, Informal Settlements, Traffic Congestion

مقدمة

يعتبر تخطيط المدن من الأمور الهامة جداً والملحة والضرورية في عصرنا الحالي للخروج بمدننا القائمة من مشاكلها المتعددة، فالزيادة العالية والواضحة خلال السنوات الأخيرة خاصة في المدن الرئيسية والتي كانت ناتجة من عدة أسباب أهمها تحسن معدلات النمو السكاني الذي رافقه زيادة في الطلب على

المساكن والمرافق العامة والخدمات التي تتطلب منا وضع مخططات عمرانية وعلى مراحل بشكل يستوعب هذه الزيادات، ويتناسب معها بشكل طردي.

تعتبر مدينة طرابلس واحدة من المدن الكبيرة والتي ارتفعت فيها المعدلات السكانية خلال العقود الأخيرة بشكل واضح إضافة إلى تأثير عامل الهجرة في أغلب المدن الريفية باتجاه العاصمة نتيجة لعدم وجود الخدمات الكافية بها أو نتيجة لعمليات الدمار التي حصلت بسبب وطأة الحروب خلال العقد الأخيرين كان سبباً في توليد الضغط على المساكن والخدمات والمرافق بكافة أنواعها في كل المدينة والتي تعاني الآن من ضغط سكاني كبير حيث يبلغ عدد سكانها قرابة المليون نسمة بينما لا يغطي حجم المساكن فيها هذا العدد السكاني الكبير، ونتيجة لغياب تنفيذ المخططات السكنية سواء الحيل الثاني أو الثالث تعرضت المدينة وسائر المدن الليبية الأخرى خاصة الكبيرة منها للعديد من المشاكل منها مشكلة العشوائيات والتي كانت نتيجة لزيادة الطلب على المساكن وغياب المدن البديلة والمخططات السكنية مما أدى إلى تحول الكثير من المناطق والأراضي الزراعية إلى عشوائيات تفتقر إلى التنظيم والتخطيط ولا توجد بها مرافق العامة والخدمية إضافة إلى الاعتماد على الطرق الزراعية الضيقة كممرات رئيسية لتقليل العشوائيات وأيضاً الطرق الترابية التي تجوبها، هذا ناهيك عن مشكلة الاختلاط المرورية وازدحام السيارات وما ينتج عنه من أضرار بيئية كبيرة كتركز غاز أول أكسيد الكربون (عوادم السيارات) هذا غير غياب المسطحات الخضراء ومناطق الترفيه.

إن كل ما ذكر وغيره لا سبيل لحله إلا عن طريق تصميم وتنفيذ المخططات السكنية وتنفيذها في عمرها الافتراضي والذي يهدف إلى الآتي:

- (1) - إعادة تخطيط المدينة القائمة بما يناسب الوضع القائم
- (2) - إنشاء مدينة جديدة أو أكثر لامتصاص الزيادة بالمدينة القائمة

تحديد مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في التأخر المستمر في تنفيذ المخططات العمرانية في ليبيا، بالرغم من إعدادها عبر مراحل تخطيطية متعاقبة هدفت إلى تنظيم النمو الحضري واستيعاب الزيادة السكانية والتوسع العمراني. وقد ترتب على هذا التأخر ظهور العديد من المشكلات الحضرية والاجتماعية والاقتصادية

داخل المدن الليبية، خاصة المدن الكبرى، مثل انتشار البناء العشوائي، والازدحام المروري، وضعف الخدمات الأساسية، وارتفاع أسعار الأراضي، والتلوث البصري، إضافة إلى الضغط المتزايد على البنية التحتية والمرافق العامة.

وتنبع المشكلة البحثية من وجود فجوة واضحة بين إعداد المخططات العمرانية وبين تنفيذها الفعلي على أرض الواقع، الأمر الذي جعل كثيراً من المدن الليبية تنمو بصورة غير منظمة، بعيدة عن الأسس التخطيطية السليمة. كما تبرز المشكلة في محاولة الكشف عن طبيعة العلاقة بين تأخر تنفيذ هذه المخططات وبين تفاقم المشكلات العمرانية التي تعاني منها المدن الليبية خلال السنوات الأخيرة.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما المشكلات المترتبة على تأخر تنفيذ المخططات العمرانية في ليبيا، وما مدى انعكاس ذلك على الواقع الحضري والحدي للمدن الليبية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية، منها:

1 - ما الأسباب التي أدت إلى تأخر تنفيذ المخططات العمرانية في ليبيا؟

2. ما أبرز المشكلات العمرانية الناتجة عن هذا التأخر؟

3. هل هناك علاقة بين المشاكل التي تعاني منها بعض المدن وتأخر تنفيذ مخططاتها العمرانية؟

فرضيات الدراسة

1- تعتبر مشكلة الازدحام المروري من أهم المشاكل المترتبة على تأخر وتنفيذ المخططات العمرانية

2- وجود علاقة ارتباطية بين المشاكل التي تعاني منها بعض المدن وتأخر تنفيذ مخططاتها العمرانية.

أهداف الدراسة

تكمن أهداف الدراسة في عدة نقاط مهمة هي:

- 3- التعرف على مراحل المخططات العمرانية في ليبيا.
- 4- التعرف على المشكلات التي تواجهها المدن بسبب تأخر تنفيذ المخططات العمرانية.
- 5- معرفة الأسباب الكامنة وراء عدم تنفيذ المخططات العمرانية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذا البحث في التعرف على المراحل التخطيطية التي مرت بها ليبيا وأيضاً إبراز دور المخططات العمرانية في تنظيم المدن إضافة إلى ذكر أهم المشاكل والعراقيل التي تواجهها المدن من خلال تأخر تنفيذ تلك المخططات العمرانية.

المنهجية المتبعة

اتبع الباحث في كتابة هذا البحث على المنهج الوصفي وكذلك الاعتماد على المنهج التاريخي لبيان التسلسل التاريخي لمراحل المخططات العمرانية في ليبيا.

مفهوم التخطيط العمراني

شهد النصف الثاني من القرن العشرين الانطلاقة الكبرى لعلم التخطيط، وذلك بعد أثار التدمير الهائلة التي تعرضت لها الكثير من المدن الأوروبية نتيجة للحرب العالمية الثانية، حيث مر مفهوم تخطيط المدن بعدة مراحل حتى وصل إلي مفهومه الحالي، ففي عام 1911 ذكر المخطط الأمريكي بأن مفهوم التخطيط العمراني هو (التوجيه والإشراف السليم للحد الطبيعي الكامل للمدينة وذلك بالتغلب على كل المشاكل والحد والتخفيف من مشكلة تكديس السكان والمواصلات وإن كل مدينة عليها عاجلاً أو أجلاً أن تعترف بضرورة استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة والأسلوب السياسي السليم في الإشراف على عمليات التنمية والنمو الطبيعي العلمية طبقاً لمخطط العام لها ثم قال كنت عام 1964 في كتابة المخطط العام الحضري وأن المخطط العام للمدينة هو وسيلة شرعية أساسية لتوجيه عمليات التنمية الطبيعية التي تجري في المدينة إذاً فإن المخطط العام للمدينة هو مجموعة عن العبارات الرسمية للسياسة العامة

التي توجه عمليات التصميم في الجهات الرسمية داخل كل دولة وحسب ما ينص عليه قانون التخطيط المدينة داخل كل دولة (علام، 1998 ص 39-40).

أهداف التخطيط:

تختلف نظرة التخطيط باختلاف موقع ومستوى المشكلات وهي على المستويين المحلي والإقليمي وبالتالي تتحدد الأهداف والطموحات التي تتناسب مع تلك المناسيب من أجل تحقيق التوازن بين متطلبات السكان والخدمات وبين السكن والعمل وبين القرى والمدن ومن هذه الأهداف ما يلي:

- (1) تحسين البيئة الطبيعية ومحاولة الاستفادة منها في خلق عناصر الاستقرار للسكان.
- (2) توجيه عمليات تنمية المجتمعات لتحقيق الأمان والراحة والترفيه.
- (3) دراسة مناطق الطرد والجذب السكاني لما لها من تأثير كبير على العمران.
- (4) العمل على إيجاد جميع العناصر التي ترفع من مستوى المعيشة للسكان.
- (5) توزيع الأنشطة الترفيهية والسكنية والاقتصادية بشكل جيد داخل المدينة.
- (6) تنظيم العلاقة بين الأنشطة المختلفة.
- (7) توفير شبكات ذات كفاءة عالية للمواصلات والاتصالات بشكل يربط كل أجزاء المدينة.
- (8) تأكد مبدأ التدرج الهرمي في جميع العناصر التخطيطية.

مراحل العمل التخطيطي:

يمكن إيجاز مراحل التخطيط في عدة نقاط هي:

أولاً: تحديد الأهداف من خلال التخطيط الإقليمي:

يحدد الهدف من مشروع إنشاء المدينة الجديدة بناءً على الدراسات الإقليمية التي تقوم بها الإدارات التخطيطية بالهيئات المسؤولة بالدولة بعد الدراسة المستفيضة لمجموعة المقررات وتحليلها والوصول منها إلى تحديد المشاكل وبالتالي وضع التخطيط الإقليمي الذي يحدد مواقع المدن الجديدة وأحجامها ووظائفها والغرض من إنشائها.

ثانياً: اختيار المكتب الاستثماري لأعمال التخطيط:

عادة ما يتم إسناد المشروع التخطيطي إلى المكتب الاستثماري بوحدة من الطرق التالية إما الأمر الإداري المباشر أو عن طريق التكليف المباشر أو المسابقة المفتوحة بعد نشرها في الصحف ووسائل الإعلام المختلفة أو عن طريق تقديم الأوراق الفنية والمالية للمشروع.

ثالثاً: وضع التخطيط العام للمدينة

بعد أن يستقر العمل على المكتب الاستثماري يبدأ فريق العمل كلاً في مجال تخصصه بداية من جمع البيانات اللازمة عن ظروف البيئة والسكان والأوضاع الاقتصادية المتوقعة بالمدينة الجديدة تم يقوم بتمكينها وتحديد أتر كل منها في تخطيط المدينة، تم وضع الأفكار التخطيطية أو البدائل التي تحدد ويختار الأنسب منها لوضع التخطيط الابتدائي من خلالها .

رابعاً: إعداد التصميمات التنفيذية

يبدأ المخطط في وضع التخطيط العمراني التفصيلي لمكونات المدينة اعتماداً على عمليات الرفع المساحي والطبوغرافي واختيارات التربة للتمكين من وضع التصميمات المعمارية وتخطيط شبكات البيئة الأساسية للمدينة على ذلك وضع كراسات الشروط والكميات والمواصفات بمباني المدينة

خامساً: طرح العطاءات

تبدأ هذه المرحلة باستلام الهيئة المسؤولة عن التخطيط لجميع التخصصات والمخططات وكراسات الشروط والمواصفات وجدول الكميات باعتبارها مستندات طرح العطاءات لتقوم الهيئة من جانبها بعرض تنفيذ المشروع على شركات التنفيذ كلاً في مجال اختصاصه:

سادساً: أعمال التنقيد

وهي المرحلة التي يجد التخطيط لنفسه طريقاً نحو الواقع، تركت تلك المرحلة خطوط التصميم وأبعاده ومعدلاته كلما اكتمل شكل المدن كما وصف التخطيط وتمر هذه المرحلة بعدة مراحل أخرى منها:

- (1) توقيع المحاور على الطبيعة.
- (2) تمهيد الطرق تبعاً للقطاعات الطول والعرض وربطها بالطرق الإقليمية.
- (3) أعمال التسوية.
- (4) أعمال تنفيذ المباني.
- (5) مد شبكات البنية الأساسية.
- (6) رصف الطرق.
- (7) تنسيق الفراغات.

تاريخ المخططات العمرانية في ليبيا

شهدت ليبيا تطور سريعاً في زيادة سكان المدن، خاصة خلال العقود الأخيرة مما جعل الكثير من المدن تتجه نحو التحضر أو باكتساب السمات الحضرية لكثير من التجمعات الريفية وقد كان لظهور النفط وتحسن استقلاله دوراً في هذا التطور، فتمت العديد من الدول وزادت في أحجامها وكان هذا التركيز واضح في مدينة بنغازي وطرابلس فتركز أكثر من نصف سكان الحضر في هاتين المدينتين، كما أدت هذه الزيادة السكانية وما صاحبها من تطور وتغير في وظائف المدن إلى التوسع في مساحات الأراضي الحضرية وتغير في (اللاندر سكيب المدني) ومورفولوجية المدينة بما أخطر الدولة إلى القيام بأعمال التخطيط الطبيعي على المستويات الثلاثة الوطني، الإقليمي، المحلي، (القزيري 2006 ص 22).

حيث شهدت ليبيا ثلاث مراحل تخطيطية بداية من ستينيات القرن الماضي حتى منتصف العقد الثاني من القرن الحالي وفيما يلي بيان لهذه المخططات العمرانية الثلاث:

أولاً: مخططات الجيل الأول: (1968-1988)

يعتبر الجيل الأول نواة المخططات العمرانية في ليبيا حيث كلفت الحكومة في عهد الملك أربع شركات استثمارية أجنبية بإعداد مجموعة من المخططات العامة والشاملة وإعداد برامج زمنية لتنفيذ هذه المخططات وذلك على النحو التالي:

- (1) شركة دو كسيادس: وقامت بإعداد مخططات شاملة وعامة للمنطقة الشرقية وقد أعدت 9 مخططات شاملة و65 مخططاً عاماً.
- (2) مؤسسة ماجي مارتال مكملات وليدكا: قامت بإعداد مخططات محافظة مصراته والخمس وأعدت 7 مخططات شاملة و25 مخططاً عاماً.
- (3) شركة أركشيلر بلانتيج: كلفت بإعداد مخططات محافظات الخمس والجيل الغربي أعدت لها مخططات.
- (4) شركة واينتج كلفت بإعداد مخططات لطرابلس وبنغازي وسبها و25 مخططاً عاماً للمحافظات الجنوبية شاملة و32 عاماً.

ثانياً: مخططات الجيل الثاني (1980-2000)

نتيجة للتوسع العمراني والزيادة السكانية وارتفاع معدلات النمو السكاني في ليبيا كان ولا بد من الدخول في مرحلة تخطيطية ثانية أطلق عليها مخططات الجيل الثاني في ليبيا وكانت قد شملت عقدين (عشرين سنة بداية من عقد الثمانينيات في القرن الحالي حتى بداية الألفية الثانية (1980-2000) اعتمدت هذه الفترة التخطيطية على ثلاث مصادر رئيسية هي:

- (1) دراسة الاستشاري ايتا لكونملت وهي دراسة منهجية شاملة لكل التجمعات السكانية في ليبيا.
- (2) المخطط الطبيعي الوطني 1981-2000 وهي دراسة أعدتها أمانة التخطيط سابقاً وفريق من الأمم المتحدة للفئات البشرية شملت التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد حتى 2000م.

(3) معاير التخطيط الإقليمي والتخطيط الشامل الذي أعدته أمانة البلديات سابقاً في سنة 1977 كدليل للمخطط الشامل والعام في ليبيا وقد قسمت ليبيا إلى أربع مراحل تخطيطية هي:

(1) إقليم طرابلس، ويشمل منطقة طرابلس

(2) إقليم بنغازي، ويشمل كل ما كان يعرف بمنطقة برقة.

(3) إقليم الخليج، ويشمل المنطقة المحيطة بخليج سرت.

(4) إقليم سبها، ويشمل كل ما كان يعرف بمنطقة فزان.

تم تكليف مكاتب استشارية قامت بإعداد المخططات الإقليمية والشاملة والعامّة وذلك على النحو التالي:

(1) كلفت شركة دو كسيادس للمرة الثانية بإقليم بنغازي.

(2) كلفت شركة بالسيرفيس بإقليم طرابلس.

(3) كلفت فن ماب الفنلندية بإقليم سبها.

(4) كلفت فتماب وشركة سيريلان الألمانية بإقليم الخليج.

(5) كلفت مجموعة أخرى من المكاتب الاستشارية بإعداد مخططات المدن الجديدة (القريري،

2006، ص 212)

ثالثاً: مخططات الجيل الثالث (2000-2025):

قبل نهاية المرحلة التخطيطية الثانية (مخططات الجيل الثاني) شرعت مصحة التخطيط العمراني في الإعداد للمرحلة التخطيطية الثالثة والتي أطلقت عليها اسم الجيل الثالث للمخططات والتي تهدف إلى تغطية الفترة من نهاية الجيل الثاني حتى 2025.

يفترض قبل عملية الشروع في إعداد المخطط تم إجراء عملية تقييم للمخطط السابقة ووضع كل نقاط الضعف في الحسبان وعدم تكرارها عند إقامة القائمين عليه ووضع عدة نقاط مهمة في الاعتبار قبل البدء فيها إعادة النظر في التشريعات المنظمة له وأيضاً ضمان شمولية التخطيط على كافة المستويات

إضافة إلى تنظيم الفترات الزمنية للمستويات التخطيطية لمؤشرات وسياسيات الدولة إضافة إلى عدة أمور أخرى منها التركيز ومراعاة استخدام التقنيات الحديثة في إعداد تصميم هذا المخطط.

الأسباب الرئيسية التي دعت إلى الإسراع في إقامة فترة تخطيطية جديدة:

- 1- النمو العام للسكان والزيادة السكانية.
- 2- الرغبة في توسيع المناطق الحضرية وسكني المدن.
- 3- الضغط الحاصل على مدينتي طرابلس وبنغازي.
- 4- نقل المياه من الجنوب إلى الشمال.
- 5- رغبة الدولة في توسيع وإشراك القطاع الخاص في الجانب الاقتصادي.
- 6- الحاجة "إلى تنمية بعض المدن الصغيرة.
- 7- الحاجة إلى توسيع القاعدة الاقتصادية للمدن.

بعد سنوات من الأعداد تم سنة 2005 تكليف المكاتب الاستشارية الوطنية بإعداد مخططات الجيل الثالث، بقيمة إجمالية قدرها 135 مليون دينار ليبي ولمدة 48 شهر، بحيث تم تكليف مكتب العمارة للاستشارات الهندسية بإقليم بنغازي والمكتب الاستشاري الوطني بإقليم طرابلس والمكتب الاستشاري للمرافق بإقليم فزان ومكتب البحوث والاستشارات الهندسية جامعة الفاتح سابقاً بإقليم الخليج وشملت الأعمال ما يلي:

- (1) -إعداد المخططات الإقليمية (2) -إعداد المخططات الفرعية (3) _ إعداد المخططات الحضرية
- (4) -تطبيق المخططات (5) _ استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد في أعداد الخرائط والمخططات (6)
- تدريب العناصر الوطنية التي ستقوم بتنفيذ المخططات وتوفير التجهيزات اللازمة.

تنفيذ المخططات في ليبيا

شهدت ليبيا خلال العقود الأخيرة تحولاً كاملاً نحو التحضر إما بزيادة سكان المدن أو باكتساب الكثير من التجمعات الريفية السمات الحضرية، وقد صاحب زيادة التركيز السكاني في المدن تطور وتغير وظائفها، وأدى ذلك إلى توسع كبير في مساحات الأراضي الحضرية وتغير اللاند سكيب المدني (مورفولوجيا المدن)

ما دعا إلى ضرورة القيام بأعمال التخطيط الطبيعي بكافة مستوياته وأيضاً بضرورة أن يصاحب تلك المخططات تنفيذ على أرض الواقع (القزيري، 2006، ص 204).

لقد شملت فترة المخططات العمرانية في ليبيا أكثر من نصف قرن بداية من عام 1968م وحتى العام 2025م، وبغض النظر عن حجم هذه المخططات المتباينة الا ان ما يهم أن تحظى هذه التصاميم التفصيلية والعامّة بوجوداً على الأرض (عمليات التنفيذ).

إن عملية تأخير تنفيذ المخططات يترتب عليه العديد من المشاكل المتراكمة والتي تختلف باختلاف المرحلة، فالجيل الثاني تم تصميمه ولكنه لم يحظى حتى الآن بالتنفيذ في كثير من المدن الليبية بينما قاربت الفترة التخطيطية الثالثة على الانتهاء وللأسف لم يتم تصميم كافة مخططاتها التفصيلية مما يزيد من تفاقم المشكلة أكبر مما هي في مخططات الفترة الثانية، خاصة ونحن علي مشارف فترة تخطيطية جديدة فالوضع يتطلب جدية في تنفيذ هذه المخططات بل واستحداث بدائل لمعالجة الكثير من المشاكل التي تعاني منها المدن وبالأخص المدن الكبيرة منها علي سبيل المثال مدينة طرابلس.

نتج عن تأخر تنفيذ هذه المخططات العمرانية العديد من المشاكل التي نجمت عن الزيادة السكانية للمدن منها مشكلة البناء العشوائي والاختناقات المرورية وقلة توفر الخدمات وغيره، (النجار، 2013 ص 226).

مشاكل تأخر تنفيذ تلك المخططات في ليبيا

أولاً: مشكلة تزايد حجم العشوائيات (الإسكان الغير المشروع):

عرفت ليبيا ظاهرة السكن العشوائي منذ القدم بسبب قلة الإمكانيات المادية للدولة والأفراد من جهة وتركز التنمية في المدن الكبيرة من جهة أخرى، ما جعل تلك المدن مجالاً خصباً لاستقطاب السكان فيما عرف بالهجرة من الريف إلى المدينة، حيث استقر هؤلاء الوافدين من المناطق المتدهورة داخل المدن، وعلى أطراف المناطق الصناعية على غرار مدينتي طرابلس وبنغازي، (العزبي، 2016 ص 32).

ونتيجة للزيادة السكانية الحاصلة وخاصة خلال العقود الأخيرة وأيضاً بسبب النمو الحضاري المتسارع في دول العالم النامية الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على الاسكان، وقابل ذلك عدم وجود حاضنة تخطيطية تحتوي هذه الزيادة المتسارعة مما أدى إلى ظهور ما يعرف بالعشوائيات بشكل واضح وكبير نتيجة للأسباب السابقة.

تعرف العشوائيات بأنها هي منطقة سكنية غير منظمة بنيت في الغالب بدون ترخيص وقد تفتقر لأبسط مقومات الحياة الكريمة كالماء الصالح للشرب، الكهرباء وغيرها من اساسيات الحياة، وبالرغم من وجود ظاهرة التحضر ونشؤ المدن وأعمال التخطيط إلا أن التأخر في تنفيذ تلك المخططات وعدم تناسق فترات تصميمها أدى إلى ظهور وتفاقم هذه المشكلة (الشارف، 2022) والتي تكتنف في باطنها العديد من المشكلات الأخرى منها:

- (1)- الظروف الغير صحية للحياة.
- (2)- الحيازة غير القانونية للعقار.
- (3)- تشويه المظهر الجمالي للمدينة.
- (4)- الفقر والاستبعاد الاجتماعي.
- (5)- الازدحام والكثافة العالية.
- (6)- عدم وجود ضوابط لعملية البناء .
- (7)- عدم توفر الضروريات للحياة.

يأخذ التوسع العمراني العشوائي في ليبيا نمط الانتشار الأفقي السريع، وذلك انسجاماً مع عدة متغيرات، فالمدن الكبيرة مثل بنغازي أو طرابلس استقطبتا أكبر جزء من التوسعات العمرانية العشوائية في ظل توفر عدة ظروف علي رأسها غياب المخططات العمرانية، وكون هذه المناطق هي مناطق جذب بفعل خصائصها الطبيعية والوظيفية إضافة إلى نشاط حركة النقل وامتداد الطرق إليها، مما ساهم في نمو

تجمعات سكنية في الغالب ما يكون مركزها يؤدي أغراض خدمية بشكل يومي كالمساجد والمحلات التجارية وبالتالي ازدادات جاذبية السكان لها ولعل منطقة عين زارة ومشروع الهضبة الزراعي (أبوسليم الجنوبي) خير مثال علي ذلك (العزيبي، 2016 ص 100-101).

ثانياً: مشكلة الازدحام والاختناقات المرورية:

تعاني أكثر مدن العالم لا سيما مدن البلدان النامية من مشكلة الاختناقات المرورية لأسباب عديدة منها سوء التخطيط وعدم الالتزام بتطبيق مخططات الأساسية للمدن، فضلاً عن أن أغلب المدن القديمة (ثنائية التركيب) تمتاز مراكزها الحضرية بوجود الشوارع الضيقة والطرق المتوتية والتي أصبحت لا تتلائم مع التطور التقني في مجال وسائل النقل والتوسع في استخدامها تنتجه للزيادة المستمرة في سكان المدن نتيجة للزيادة المستمرة في سكان المدن نتيجة للزيادة الطبيعية للسكان وموجات الهجرة الريفية (الدليبي 2024، ص 92).

تعتبر ظاهرة الازدحام المروري من أكبر المشاكل التي تعصف وتغزو الكثير من التجمعات البشرية وبالأخص على مستوي مدن العالم الثالث، ولهذا يتطلب الأمر ضرورة تطوير شبكات النقل داخل المدن للتقليل من الازدحام المروري، ومن أهم الظواهر التي ترهق كاهل الجميع اقتصادياً وبيئياً وصحياً لما لها من تأثير سلبي على جميع أنشطة الحياة اليومية وعلى صحة الفرد والأسرة ومما ينعكس سلبياً أيضاً محلياً على التنمية في محلياً وعالمياً (النعاس وآخرون 2022 ص 176) كما هو موضح بإيجاز في الشكل التالي.

الشكل (1) ظاهرة الازدحام المروري



المصدر: من اعداد الباحث استنادا إلى شبكة المعلومات الدولية.

ونظراً لانتهاج العمر الافتراضي لأغلب أجزاء شبكات الطرق في ليبيا وكمثال مدينة "طرابلس" إضافة إلى القيام بأعمال الحفر والصيانة بمرافق الطرق من حين إلى آخر قد أثر بشكل كبير ومباشر على جودة الطرق وكفاءتها من جهة واختناقات حركة المرور من جهة أخرى "ناهيك عن ارتفاع أعداد السيارات بشكل مضاعف خلال العقود الأخيرة وعدم وجود تناسب بينها وبين شبكات الطرق الأمر الذي أدى إلى تفاقم هذه المشكلة بشكل كبير وواضح وبدأت أثارها السلبية تطفو على السطح.

ثالثاً: مشكلة عدم توفر الخدمات الأساسية:

تشتمل المخططات التفصيلية للمدن على شبكات البني التحتية سواء التعليمية أو الصحية أو خطوط نقل الطاقة أو المياه وغيرها كثير من الخدمات، وأن غيابها سيؤثر بشكل كبير على هذه المرافق والشبكات التي توفر الخدمات للمواطن وبالتالي تصبح المدن التي شملتها المخططات التفصيلية والتي لم يتم تنفيذها أسوأ بالعشوائيات لعدم توفر الخدمات الأساسية للمواطن، خاصة تلك القري والمدن الريفية والتي تكاد تنعدم فيها هذه الخدمات في ظل غياب الضامن الرئيس لتنفيذها وهو المخطط العام والتفصيلي الخاص بها، ويعتبر هذا العامل واحداً من العوامل الرئيسية التي ولدت ضغطاً على المدن الكبيرة وخاصة العواصم وتعتبر مدينة طرابلس نموذجاً حياً لهذه المشكلة حيث انتق إليها كثير من سكان المدن الريفية بسبب انعدام الخدمات الأساسية في مدنهم وتركزها في العاصمة (عثمان، 2021).

رابعاً: مشكلة ارتفاع سعر الأراضي

يؤدي غياب المخططات التفصيلية داخل المدن وعدم تنفيذها إلى ظهور العديد من المشاكل والأزمات منها أزمة السكن وهي واحدة من أهم الأزمات التي تعيشها ليبيا منذ وقت طويل خاصة في المدن الكبيرة والعاصمة (مدينة طرابلس) وتزداد هذه المشكلة يوماً بعد يوم نظراً لارتفاع أسعار الأراضي السكنية وقلة العرض المحدود بسبب غياب المخططات، مما أدى إلى ظهور توسع في البناء الأفقي ما يطلق عليه (العمارات) داخل المدن وخاصة في المدن الكبرى إضافة إلى الارتفاع المبالغ فيه في أسعار الإيجارات السكنية، ومن المشاكل المترتبة على عدم توفر المسكن المناسب والصحي للمواطن مايلي:

- 1- ارتفاع نسبة الفقر.
- 2- ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع.
- 3- تفشي الأمراض النفسية.
- 4- ارتفاع معدلات البطالة.

5- ارتفاع معدلات جرائم السرقات في المجتمع.

6- ارتفاع معدلات نسبة الطلاق.

خامساً: مشكلة تكلفة التنفيذ

يعد من الضرورة بمكان تنفيذ المخططات بشكل يتزامن من فترات التصميم أو ما يسمى المراحل التخطيطية، ويجب عدم تأخير فترات التصميم لأن المراحل التخطيطية عادة ما تكون مترابطة زمنياً وبالتالي فإن تأخير تنفيذ أي مرحلة سيؤثر على المرحلة التي تليها وبالتالي سيظهر العديد من المشاكل منها مشكلة تضاعف تكلفة المخططات وذلك بسبب ما يتعرض له المخطط من تعديلات وتجاوزات من السكان خاصة على مواقع العقارات المخصصة للتعليم والصحة والكهرباء وغيرها من المواقع الخدمية، إضافة إلى التعديلات على المسارات والطرق.

خضعت المرحلة التخطيطية الثانية في ليبيا لعشرين سنة بداية من العام 1980 وحتى العام 2000م إلا أن هذه المخططات لم يتم تنفيذها في وقتها بسبب المشاكل المذكورة آنفاً، ثم وجدت الدولة نفسها ملزمة بتنفيذ تلك المخططات لهذا قامت بمحاولة في منتصف العقد الأول من القرن الحالي تم تقسيم المدن إلى عدة شركات واستعانت هذه الشركات بمكاتب هندسية التي قامت بالعمل على تمهيد تلك المخططات كمرحلة أولى وجدت نسبة عالية من التعديلات على المسارات والعقارات والطرق لكل المدن فقامت بأعداد خرائط لفتح تلك المسارات وبدأ العمل بشكل فعلي على تجهيز المدن لاستقبال المخططات من خلال عملية إزالة التعديلات التي كلفت الدولة بسبب تأخر تنفيذ تلك المخططات.

سادساً: مشكلة التلوث البصري:

ينتج عن غياب المخططات العمرانية البناء العشوائي والذي بدوره يؤدي إلى انشاء مجموعات سكنية عمرانية غير منظمة وموزعة بشكل غير متناسق هذا النمط يخلق تلوثاً بصرياً تزداد حدته طردياً مع زيادة البناء، فالفرق يكون شاسعاً بين المخططات والعشوائيات (عثمان، 2021) وهذا الفرق يولد مزاجاً صعباً وغير مريح وبالتالي فإن السكن فيها يعتبر أمراً غير مرغوب فيه لكن فرضته ظروف خاصة قد يكون الغلاء وارتفاع الأسعار من بينها، وتعتبر الأحياء العشوائيات التي برزت في المدن الكبيرة في ليبيا

أهمها طرابلس وبنغازي ، ومنها الأحياء الجنوبية عين زارة ومشروع الهضبة الزراعي وغيرها، خير مثال على ذلك حيث يكثر فيها تركيز المباني وضيق الشوارع واختلاط المباني التجارية مع باقي الخدمات ما يسبب تلوثاً بصرياً واضحاً وكبيراً يشعر قاطنيها بعدم الارتياح والانزعاج.

النتائج

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج يمكن حصرها في الآتي:

- 1- خضعت ليبيا لأربع مراحل تخطيطية بدأت منذ 1968 وانتهت سنة 2025.
- 2- اشتملت المرحلتين الأولى والثانية على مخططات تفصيلية وأخري فرعية بينما أقتصرت الجيل الثالث على بعض المخططات الفرعية لبعض المدن الكبيرة.
- 3- غياب تنفيذ مخطط الجيل الثاني في كل مدن ليبيا وكذلك المدن الكبيرة ومدينة طرابلس أدى إلى ظهور العديد من المشاكل خاصة خلال السنوات الأخيرة.
- 4- يتركز غياب الخدمات الأساسية في كثير من المدن الليبية بسبب غياب المخططات العمرانية فيها.
- 5- تفاقم مشكلة الازدحام المروري خاصة في المدن الكبيرة منها مدينة طرابلس.
- 6- انتهاء الفترة التخطيطية الثالثة في ليبيا وعدم تنفيذ المرحلة الثانية حتى الآن.
- 7- تفاقم ظاهرة التلوث البصري في كثير من الأحياء العشوائية التي قامت على ظهور المدن الرئيسية والكبيرة.

التوصيات

يمكن حصر أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة في مجموعة من النقاط هي:

- 1- ضرورة العمل بشكل جدي على تنفيذ المخططات العمرانية بكل المدن الليبية وخاصة المدن الكبيرة.
- 2- حل مشكلة الازدحام المروري وخاصة في المدن الكبيرة.
- 3- توفير المخططات البديلة بشكل سريع إلى حين إتمام تنفيذ المخططات العمرانية.
- 4- معالجة المشاكل التي يعاني منها المواطن بشكل سريع حتى إتمام تنفيذ المخططات العمرانية.

- 5- سن القوانين اللازمة التي تمنع إقامة العشوائيات ومعالجة المشكلة إلى حين تنفيذ المخططات في كل المدن الليبية.
- 6- التأكيد على إقامة المخططات العمرانية خلال فترتها المحددة والإسراع في تنفيذها بشكل يضمن عدم ظهور هذه المشاكل في المخططات المستقبلية.
- 7- الاستمرار في تنفيذ المرحلة الثانية من المخططات العمرانية بشكل عاجل.
- 8- فتح المسارات تمهيداً لتنفيذ المراحل المستكملة من المخططات العمرانية.
- 9- استكمال التصميمات العمرانية الخاصة بمخططات الجيل الثالث.

الخاتمة

ختاماً، يتضح أن تأخر تنفيذ المخططات العمرانية في ليبيا لم يعد مجرد إشكال إداري أو فني مرتبط بعمليات التخطيط، بل تحول إلى قضية تنموية مركبة انعكست آثارها بصورة مباشرة على الواقع الحضري والاجتماعي والاقتصادي للمدن الليبية، خاصة المدن الكبرى مثل طرابلس وبنغازي. فقد أدى غياب التنفيذ الفعلي للمخططات العمرانية إلى تفاقم العديد من المشكلات، من أبرزها انتشار البناء العشوائي، والاختناقات المرورية، وضعف الخدمات الأساسية، وارتفاع أسعار الأراضي، إضافة إلى تنامي مظاهر التلوث البصري والضغط المتزايد على البنية التحتية.

كما أظهرت الدراسة أن تعاقب الأجيال التخطيطية في ليبيا لم يكن مصحوباً بآليات تنفيذ فعالة تضمن تحويل هذه المخططات من وثائق نظرية إلى واقع عمراني منظم، الأمر الذي أوجد فجوة واضحة بين التخطيط والتنفيذ. وقد ساهمت التغيرات السكانية والهجرات الداخلية والتوسع الحضري السريع في تعميق هذه الإشكالات، في ظل غياب الرقابة والتنسيق المؤسسي اللازم.

وتؤكد الدراسة أن معالجة المشكلات الحضرية الراهنة تتطلب تبني رؤية تخطيطية شاملة تقوم على الإسراع في تنفيذ المخططات العمرانية، وتحديث التشريعات المنظمة للتخطيط الحضري، وتعزيز كفاءة مؤسسات التنفيذ والمتابعة، بما يحقق تنمية عمرانية متوازنة ومستدامة تستجيب لاحتياجات السكان وتحافظ على الوظائف التنظيمية والجمالية للمدن الليبية. إن مستقبل المدن الليبية يظل مرهوناً بمدى

قدرة الدولة على الانتقال من مرحلة إعداد المخططات إلى مرحلة التنفيذ الفعلي، بما يسهم في بناء بيئة حضرية أكثر استقرارًا وكفاءة وجودة للحياة.

قائمة المراجع

1. بكير، محمد (2015)، التخطيط الإقليمي، جمهورية مصر العربية، دار المعرفة الجامعية.
2. الدليمي، محمد أحمد، (2024) تخطيط المدن والاستدامة الحضرية، الطبعة الأولى، العراق.
3. الشارف، محمود (2022). أثر التحولات السياسية على الإدارة الحضرية في ليبيا: مدينة طرابلس نموذجاً. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
4. عثمان، عبد السلام ومحمد، نجيب (2021). تحديات التنمية العمرانية المستدامة في المدن الليبية: دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على تنفيذ مخططات الجيل الثالث. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بنغازي.
5. العزبي، أسامة الهادي (2016)، مناطق السكن العشوائي بتاجوراء، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طرابلس.
6. علام، خالد (1998)، تخطيط المدن، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
7. القزيري، سعد (2006)، الجيل الثالث ومستقبل المدن في ليبيا، بنغازي، مكتب العمارة للاستشارات الهندسية.
8. القزيري، سعد (2007)، دراسات حضرية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية.
9. الميلودي، علي (1998) ليبيا تطور المدن والتخطيط الحضري، ط1، بيروت، دار الملتقي.
10. النجار، عاشور مسعود، (2013) تقييم مخطط مدينة مصراته من 1980-2000 ومقترحات التطوير بالجيل الثالث، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة طرابلس.